IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assistant Lecturer Samah Suhail Bahnan
College of Political Science, University of Mosul, Iraq

Corresponding author E-mail :

samah.suhailbahnan@uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.61796

Keywords:

Extremism,
Arab societies,
causes, remedies,
Kingdom of Saudi Arabia

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

February 26, 2026

Revised:

April 7, 2026

Accepted:

May 2, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

Causes of the Phenomenon of Extremism in Arab Societies and Its Remedies: A Case Study of the Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

The phenomenon of extremism is one of the most prominent challenges facing Arab societies in the modern era due to its serious repercussions on security, stability, and development. Analyzing its root causes and the contexts that fuel it, in addition to examining the most significant possible approaches to limit its spread, is therefore essential. This study focuses on several key dimensions; political, security, economic, religious, and social, that contribute to the growth of extremist thought in a number of Arab countries. Among the most notable factors are the absence of social justice, the marginalization of large segments of youth, the weakness of educational and religious institutions, the spread of corruption, and deteriorating economic conditions. The study also reviews the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia as a case study in combating extremism through security policies, educational reforms, intellectual rehabilitation programs, and the role of media. In addition, it highlights strategies aimed at reducing the space for extremism by promoting justice, empowering youth, and fostering a culture of tolerance and dialogue

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

مُسبّبات ظاهرة التّطرف في المُجتمعات العربيّة ومُعالجاتها: دراسة حالة المملكة العربيّة السّعودية

المُدرس المُساعد سماح سهيل بهنان
كليّة العلوم السّياسية / جامعة الموصل/ العراق
samah.suhailbahnan@uomosul.edu.iq

الملخص

تعدّ ظاهرة التطرّف من أبرز التحديّات التي تواجه المُجتمعات العربية في العصر الحديث لما لها من تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار والتنمية فأنّ تحليل أسبابها الجوهريّة والسّياقات التي تغذّيها بالإضافة إلى استعراض أبرز المُعالجات المُمكنة للحدّ من انتشارها يركّز البحث على عدد من المحاور الأساسيّة السّياسية الأمنيّة الاقتصادية الدّينية والاجتماعية التي تقف خلف تنامي الفكر المتطرّف في عدد من الدّول العربيّة مثل غياب العدالة الاجتماعيّة وتهميش فئات واسعة من الشّباب وضعف المؤسّسات التّعليمية والدّينية وانتشار الفساد وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة، كما يستعرض البحث جهود المملكة العربية السّعودية كدراسة حالة في مُكافحة التّطرف من خلال السّياسات الأمنية والإصلاحات التّربوية وبرامج إعادة التّأهيل الفكري ودور الإعلام بالإضافة إلى تقليص مساحة التّطرف عبر تعزيز العدالة وتمكين الشّباب ونشر ثقافة التّسامح والحوار.

الكلمات المفتاحية: التطرف، المُجتمعات العربية، المُسبّبات، المُعالجات، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

تعدّ مُشكلة التّطرف من القضايا الرّئيسية التي يهتم بها الكثير من المُجتمعات المُعاصرة إذ يعدّ مفهوم التّطرف من المفاهيم التي يصعب تحديدها أو إطلاق تعميمات بشأنها فهي قضيّة يومية حياتية تمتدّ جذورها في التكوين الهيكلي للأفكار والمُثل والأيديولوجية التي يرتبط بها المُجتمع فالفكر المُتطرف شأنه شأن أي نسق معرفي هو ظاهرة اجتماعية تتأثّر و تؤثّر في غيرها من ظواهر مُرتبطة إلى حدٍّ كبير بالظّروف السّياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظّروف يتعرّض لها المجتمع.

تكمن خطورة هذه الظّاهرة في قُدرتها على تفكيك النّسيج الاجتماعي وزرع الانقسام بين مكوّنات المُجتمع فضلاً عن تعطيل عجلة التّنمية واستنزاف الطّاقات البشرية والماديّة ويُعزى تفشّي التّطرف إلى مجموعة من الأسباب من أبرزها ضعف المؤسّسات التربوية والثقافية وتراجع دور الخطاب الدّيني المعتدل وارتفاع نسب البطالة وانتشار الفساد وتدهور الأوضاع السّياسية والاقتصاديّة وهنا تبرز الحاجة إلى دراسة علميّة تسلّط الضّوء على جذور هذه الظّاهرة وتحلّل سياقاتها وأبعادها وتقترح حلولاً واقعيّة للحدّ منها.

أهميّة البحث :تكمن أهميّة البحث في كونه يسهم في تحليل ظاهرة التّطرف من منظور شمولي ويقدّم دراسة حالة معمّقة للتجربة السّعودية بما يعزّز الفهم النّظري للتفاعل بين المُسبّبات والمُعالجات.

هدف البحث :يهدف البحث إلى تحديد المُسبّبات الرئيسة لظاهرة التّطرف في المُجتمعات العربية مع التركيز على حالة السعودية وتحليل الأبعاد الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في انتشار التّطرف وكذلك تسليط الضّوء على السّياسات والبرامج التي اعتمدتّها المملكة العربية السّعودية لمُواجهة التطرف.

اشكالية البحث :تبرز إشكاليّة البحث في هذا الموضوع من خلال سؤال مركزي مضمونه: كيف يؤثّر التّطرف في المُجتمعات العربية؟ وما هي انعكاسات ظاهرة التّطرف على المُجتمعات العربية ومن ضمنها المملكة العربية السّعودية؟ وما هي الآليات للحدّ من ظاهرة التّطرف؟.

فرضيّة البحث: ينطلق البحث من افتراض مفاده أنّ هُناك علاقة تداخل وارتباط بين العوامل الفكرية والاجتماعيّة والاقتصادية وانتشار ظاهرة التّطرف في المُجتمع السّعودي.

مناهج البحث: تمّ اختيار المنهج الوصفي إضافة إلى المنهج التّحليلي لوصف وتحليل ظاهرة التّطرف وحجم الآثار السّلبية المُترتبة عليها وانعكاساتها على المجتمعات التي تعاني منها.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى ثلاث مباحث: تناول الأول الإطار المفاهيمي وتضمن مطلبين: تطرق الأوّل إلى ماهيّة التطرف، والثاني إلى مفاهيم المُقاربة للتطرّف، كما تناول المبحث الثّاني المُسبّبات والمعالجات لظاهرة التّطرف في المُجتمعات العربيّة، وأشار المبحث الثّالث إلى جهود المملكة العربيّة في مُكافحة التّطرف (دراسة حالة).

المبحث الأول: ظاهرة التطرف: إطار مفاهيمي

في ظلّ التّحولات السّياسية والاجتماعيّة والفكرية التي يشهدها العالم المُعاصر برزت ظاهرة التّطرف بوصفها من أكثر الظّواهر تعقيداً وتأثيراً في استقرار المُجتمعات وأمنها ولا يُمكن مقاربة هذه الظّاهرة مُقاربة علميّة رصينة دون الوقوف على إطارها المفاهيمي الذي يحدّد دلالاتها وحدودها ويميّزها عن المفاهيم القريبة منها ويعدّ ضبط المفاهيم خطوة أساسيّة لفهم طبيعة التّطرف وأبعاده الفكرية وتفسير تجلّياته المُختلفة تمهيداً لمُعالجة آثاره والحدّ من انعكاساته السّلبية على الفرد والمُجتمع.

المطلب الأول: مفهوم التطرّف

التطرّف لُغةً: اشتُقّت لفظة التطرّف من الجذر طرف فطرف بتسكين الراء طرف العين والطرف بفتح الرّاء النّاحية من النّواحي، الطّرف الطّائفة من الشّيء يقول أصبحتُ طرفاً من الشّيء وطرف حول القوم قاتل على إقصائهم وناحيتهم وبه سُمّي الرّجل مطرفاً، الطّرف من الرّجال الرّغيب العين الذي لا يرى شيئاً إلا أحب أن يكون له، وطرف كل شيء مُنتهاه، فالمعنى اللغوي للتطرّف يُشير إلى أنه تجاوز حدود الاعتدال كما أنّ التطرف يعني الخروج عن حدّ الوسطية ومن الصحيح أنّ التّطرف الآن ينصرف إلى الفكر، فنقول تطرّف فكري تطرّف ديني، وغيرها (حسن، 2022).

أمّا اصطلاحاً فالتطرّف يعني الابتعاد عن الاعتدال أو تجاوز الحدود المعقولة والتمسّك بالأفكار أو المواقف الدّينية والسّياسية والمذهبيّة وهو تجاوز لحدود الاعتدال والابتعاد بشدّة عمّا هو منطقي ومعقول كالتّطرف في الرّأي وهو أسلوب مُغلق التّفكير يتّسم بالتشدّد والخروج عن الاعتدال والبُعد عن المألوف متجاوز بذلك كلّ المعايير والقيم الأخلاقيّة الفكرية والسّلوكيّة التي حددتها المجتمعات الإنسانيّة وارتضتها (البياتي، 2024).

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ هناك ترابط بين التّعريفين (اللغوي والاصطلاحي) ففي التّعريف اللغوي ميل وانحراف إلى طرف معيّن بعيداً عن الوسطيّة وفي الاصطلاحي ميل انحراف في السّلوك عمّا عليه الآخرين (الطّالبي).

لذلك يُعرّف التّطرف بأنّه انحراف في الفكر والسّلوك وينشأ نتيجة التناقضات في المصالح أو القيم بين أطراف مُختلفة إذ يكون كلّ طرف مدركاً لموقفه ويسعى للسّيطرة على مواقف يتعارض مع رغبات الآخرين ممّا قد يؤدّي إلى استعمال العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف (عايز، 2025).

ومن الخصائص التي تتميّز بها ظاهرة التّطرف منها: (الريان، 2016)

1- الجمود العقائدي وادّعاء امتلاك الحقيقة المطلقة.
2- رفض التعددية وتكفير أو تخوين المخالف.
3- التفسير الانتقائي للنّصوص والأفكار بما يخدم الهدف المتطرّف.
4- الشّعور بالاغتراب والإغضاب الجمعي أو الفردي.
5- القابلية العالية للتأثير بالخطاب التعبوي والعاطفي.
6- الانغلاق ضمن جماعات مُتجانسة تعزّز تفكير القطيع.
7- الميل إلى العنف اللفظي أو المادي كوسيلة للتغيير.

8- الاستعداد للتضحية بالذات والآخرين لتحقيق الهدف.

9- شرعنة التمرد او العنف بوصفه الطريق الوحيد للإصلاح.

10- توظيف الدّين أو الأيديولوجيا كغطاء للشّرعنة.

11- إلغاء المقاصد والقيم الكلية لصالح نصوص متجزأة.

12- تضييق دائرة الانتماء الديني أو الفكري إلى جماعة.

إنّ حدوث التطرّف في مُجتمع ما يشمل على جانبين: الجانب الأوّل فهو معنوي، أي أنّ التطرّف إذ حدث في مجتمع ما فان المجتمع هو المناخ المساهم في حدوثه وأنه بيئة ملائمة لنموه وتضخّمه حتى وإن كان على مستوى الأسرة أوفي قطاع من المجتمع وهو دليل على وجود اضطراب مجتمعي ناتج عن حروب أو تبعية أو سيطرة أجنبية كما أنّه دليل على ضعف العلاقة بين التربية كقيمة وهدف ووسيلة مما يؤدي إلى نضوب الفكر الناضج وغياب القدرة مع تداعيات الأفكار وتضارب الأقوال وتعارضها مع الأفعال، في حين أنّ الجانب الثاني هو الأسلوب إذ ينعكس التطرف الفكري على المجتمع بعدة أساليب أخطرها العنف والإرهاب وأشدّها مغزى اللامبالاة والانعزالية وفقدان الوعي المُجتمعي وأهمّها اجتماعياً الانفصال الميتافيزيقي والفكري بين الشخص وأسرته وعشيرته ثمّ مجتمعه وقوميته وحين يظهر التطرف كسلوك يؤكد على عدم الاستقرار الفردي والجماعي ويبدو مقياساً لمدى توتّر البيئة الاجتماعية ويعكس أنّ ثمة خلل قائم في منظومة القيم الأخلاقية (فياض، 2008).

المطلب الثاني: المفاهيم المُقارِبة للتطرف

من أجل الإحاطة الشاملة بمفهوم التطرف لا بدّ من دراسة المفاهيم المقاربة له مثل الغلو والعنف والإرهاب، ويسعى هذا المطلب إلى توضيح هذه المفاهيم ممّا يساعد على بناء فهم علمي أكثر دقة لظاهرة التطرف.

أوّلاً: الغلو التشدّد: يعدّ الغلو و التشدّد أحد أبرز مظاهر التطرف إذ يتجلى في تمسّك الفرد بآرائه ومُعتقداته بصورة متعصّبة، تجعله يرفض مراجعة ذاته أو التحاور مع الآخرين وتبادل وجهات النظر معهم وغالباً ما يقود هذا السلوك إلى الانغلاق الفكري ورفض أي رأي مُخالف بل قد يتطور الأمر إلى استخدام العنف وانتهاك الحرمات و التجرّؤ على الدماء والأعراض بدعوى الدفاع عن الحق، كما أنّ الغلو والتشدّد يُفضي إلى تكوين شخصيّة متعصّبة فكرياً ترى نفسها مالكة للحقيقة المُطلقة وهوما يولّد حالة من التعصب الذهني الذي يغلق الأفق أمام صاحبه فيعجز عن تقبّل الآخر أو الاعتراف بحقّ الآخرين في التفكير والاجتهاد وهكذا ينتهي المتشدّد إلى الانعزال عن الوسطية والاعتدال ويتحوّل إلى طرف يفرض قناعاته بالقوة، رافضاً أي نقاش أو حوار قد يظهر ضعف حجّته أو يحدّ من سلطته الفكرية (احمد، 2015).

ويُمكن القول أنّ الغلو بوصفه المرحلة الأولى في هذ المسار إذ يتمثّل في المُبالغة في تبنّي الفكرة أو عقيدة معينة وتفسيرها تفسيراً مُتشدّداً يخرج عن مقاصدها العامة وسياقها التاريخي والاجتماعي، في حين التشدّد يعدّ نتيجة مباشرة للغلو، إذ ينتقل الفرد أو الجماعة من مجرّد المُبالغة الفكرية إلى الالتزام الصّارم وغير المرن بهذه الأفكار مع رفض التعددية الفكرية وعدم التّسامح مع الآراء المُخالفة، وبما أنّ التطرف بوصفه المرحلة الأكثر حدّة إذ يتحوّل التشدد الفكري إلى مواقف راديكالية قد تتسم بالإقصاء أو العنف مع السّعي إلى فرض الرؤية المتطرّفة على الآخرين وعليه يُمكن القول أنّ العلاقة بين هذه المفاهيم علاقة تدرّج وتصاعد إذ يبدأ المسار بالغلو الفكري ثمّ يتبلور في صورة تشدّد سلوكي وينتهي في أقصى حالاته بالتطرّف الذي يهدّد الاستقرار الاجتماعي.

ثانياً: العنف: العنف هو تعبير عن القوّة الجسدية التي تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص آخر بصورة متعمّدة أو إرغام الفرد على قدوم هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسب ما تعرّض له من أذى وتشير استعمالات مُختلفة للمصطلح إلى تدمير الأشياء والجمادات مثل المُمتلكات، ويستعمل العنف في جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخرين، كما أنّه يعدّ من الأمور التي تحظى باهتمام القانون والثّقافة إذ يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تفشّيها ومن المُمكن أن يتّخذ العنف صوراً كثيرة تبدو في أي

مكان على وجه الارض بداية من مجرد الضّرب بين الشخصين والذي قد يُسفر عن إيذاء بدني والانتهاء بالحرب والإبادة الجماعية التي يموت فيها ملايين الأفراد كما أنّ العنف لا يقتصر على العنف البدني فحسب فالعنف يعرف كل فعل يمارس من طرف جماعة أو فرد ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً وهو فعل عنيف يجسّد القوة المادّية أو المعنويّة، كما يعرف أيضاً هو: سلوك أو فعل يتّسم بالعدوانية ويصدر عن طرف قد يكون فرداً أ وجماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف الاستغلال وأضعاف الطرف الآخر في إطار علاقة قوّة غير مُتكافئة اقتصادياً وسياسياً ممّا يتسبب في أحداث أضرار مادية ونفسية ومعنوية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى، أمّا بالنسبة لصور العنف وأشكاله فهي متعدّدة منها العنف الديني والعنف الأسري والعنف المدرسي والعنف في العمل والعنف المجتمعي والعنف الطائفي والعنف الدولي... إلخ والتي تنتج جميعها عن التطرّف في الفكر والانحراف في المسار السليم للحياة (الريان، 2016، الصفحات 46-47).

إنّ العنف في المجتمعات قد يكون ذو اتجاهات متنوّعة ومُختلفة باختلاف مُمارسة العنف فيها، والعنف أساساً له ثلاث زوايا: (المعتصم، 2019)

1. الزّاوية السيكولوجية: العنف هو انفجار للقوّة يتخذ صيغة لا تخضع للعقل وغالباً ما يتّخذ صيغة الجريمة أو أسلوب التهور الهستيري وهذا في مفهومه العلمي البسيط.
2. الزاوية الأخلاقية: العنف هو عدوان على ملكية الآخرين وحياتهم.
3. الزاوية السياسية: العنف هو استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو استغلالها في تحقيق أهداف غير مشروعة.

بصورة عامة فأنّ العنف ينطوي على ممارسة القوة و الضغط والإكراه ضدّ الآخر سواء كان جسدياً أو نفسياً أو اجتماعياً يطال في جميع الأحوال ما هو أساسي في الشّخصية الإنسانية، إلى طبيعة الإنسان ككائن اجتماعي عاقل له حقوق وعليه واجبات (الحيدري، 2015).

يُمكن القول استناداً إلى ما تقدّم يعدّ العنف أحد أبرز المُخرجات السلوكيّة المُحتملة لهذا الإطار حين يتحوّل من مستوى القناعة الذهنيّة إلى مستوى المُمارسة العملية فالتطرف بوصفه منظومة أفكار مُتشدّدة يوفّر التبرير الأخلاقي والرمزي لاستخدام العنف ويُضفي عليه شرعية ذاتية بعدّه وسيلة لتحقيق غايات يُنظر إليها على أنّها مُقدّسة أو ضرورية وعليه فالعلاقة بين التطرّف والعنف هي علاقة سببيّة غير حتمية تتدرج من التطرّف الفكري إلى التطرّف السلوكي إذ يُمثل العنف المرحلة الأشدّ حدّة في هذا المسار وتكمن خطورة هذه العلاقة في قدرتها على إعادة انتاج دوّامات من الصّراع وعدم الاستقرار ممّا يستدعي مُقاربات شاملة لمُعالجة التطرّف بوصفه أصلاً فكرياً وثقافياً والعنف بوصفه نتيجة اجتماعية وأمنية مترتّبه عليه.

ثالثاً: الإرهاب: إنّ كلمة الإرهاب التي شاع استعمالها مؤخراً تعني نوعاً معيّناً من الجرائم التي تقع بطريقة العنف أو التهديد به ويستهدف مرتكبوها إرغام السلطات أو الهيئات ذات الشأن على أداء عمل أو امتناع عن العمل يحقّق مصلحة سياسية وقومية خاصة ويجعلون حياة الأبرياء وأموالهم عرضة للخطر مُقابل عدم تلبية مطلبهم، فالإرهاب ليس مجرّد عمليّات مثيرة وإنّما هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصّراع السياسي، أو أنّه تهديد باستعمال عنف مشروع يتسبّب في حالة من الخوف أو الرعب بقصد التأثير أو السّيطرة على فرد من الأفراد أو حتّى المجتمع بأسره وصولاً إلى هدف معيّن يسعى الفاعل إلى تحقيقه (ناجم، 2017) (الكافي، 2006).

نستنتج ممّا سبق وجود علاقة ترابطية وثيقة بين التطرف والإرهاب إذ يعدّ التطرف إطاراً فكرياً وأيديولوجياً يمهّد في كثير من الأحيان لظهور السلوك الإرهابي، من دون أن يعني ذلك بالضرورة تطابق المفهومين أو تلازمهما الحتمي فالتطرّف يتمثل في تبنّي أفكار ومُعتقدات إقصائية ومُطلقة ترفض التعدديّة والتنوع وتسعى إلى فرض رؤيتها المجتمع بينما يمثّل الإرهاب مرحلة سلوكية مُتقدّمة تتجسد في استخدام العنف المنظّم أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجيا، وعليه فأن العلاقة بين

التطرف والإرهاب علاقة سببية غير مباشرة إذ تعدّ شرطاً ممهداً ومحفزاً مُحتملاً للإرهاب في حين يمثل الإرهاب التجلي العملي الأشدّ خطورة للتطرف حين يقترن باستخدام العنف ويسهم هذا التمييز المفاهيمي في صياغة سياسات فعالة لمكافحة الظاهرتين تقوم على معالجة الجذور الفكرية والاجتماعية للتطرف إلى جانب التدابير الأمنية الرامية إلى منع الأعمال الإرهابية.

المبحث الثاني: مُسبّبات ومُعالجات ظاهرة التطرّف في المجتمعات العربية

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية التي تشهدها المجتمعات العربية برزت ظاهرة التطرف بوصفها إحدى القضايا المُعقدة التي تهدد استقرار المجتمعات وتماسكها ولا يُمكن فهم هذه الظاهرة بمعزل عن جملة من المسببات المتداخلة التي تتنوع بين عوامل فكرية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية، انطلاقاً من خطورة تداعياتها تبرز الحاجة إلى دراسة معالجات شاملة تقوم على تفكيك جذور التطرف ومعالجة أسبابه وبناء مقاربات فكرية ومؤسّسية تسهم في الحدّ من انتشاره وتعزيز قيم الاعتدال والتعايش في المُجتمعات العربية.

المطلب الأول: مسببات ظاهرة التطرف في المجتمعات العربية

تعدّدت العوامل التي تؤدي إلى ظهور التطرف في وقد تنوعت هذه العوامل ما بين دينية وسياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وقد تكون هذه العوامل مُجتمعة أو متفرقة أحد الأسباب لظهور التطرّف إذ إنّ هذه الأسباب يتداخل بعضها في بعض فلا يُمكن أن يفصل سبب عن باقي الأسباب وقد يكون سبب منها نتيجة سبب آخر ويمكن بيان أهم أسباب ظهور التطرف من خلال التالي:

أولاً: الأسباب الدينية: تعدّ الأسباب الدينية من أهم العوامل المؤدّية إلى ظهور التطرّف، وتتّخذ أشكالًا متعدّدة، أبرزها الجهل بالأحكام الشرعية والنّقص في معرفة حكم الله تعالى، وضعف تعظيم الحرمات، وغياب الخوف من الله، فالفرد الذي يرى معصيةً ما صغيرة كانت أم كبيرة ولا يتصوّر خطورتها، قد ينقاد بسهولة إلى تبنّي تصورات خاطئة تُنقل إليه من خارج إطار الدين. ويُعدّ هذا الجهل نتيجة لقصور الوعي الديني وضعف الفهم العميق للنصوص، مما قد يقود إلى التجرؤ على الأحكام الشرعية والتعامل معها دون تخصص أو علم كما كان للخطاب الديني غير المنضبط دور في تعزيز التطرّف الديني، إذ أدّى سوء الفهم لبعض النصوص إلى تبنّي تأويلات متشدّدة تتعارض مع مقاصد الشريعة، ويسهم في ذلك تقصير بعض أهل العلم في أداء واجبهم في الإرشاد والتوجيه، خاصةً فيما يتعلّق بتوضيح مسائل الولاء والبراء، إلى جانب غياب الحوار المفتوح مع الجمهور، الأمر الذي أتاح المجال لانتشار الأفكار المتطرفة وأسهم الإعلام بدوره في ترسيخ التطرّف الديني، من خلال بعض البرامج والأفلام التي تُسيء إلى الدين أو تقدّم خطاباً يُشجع على التوتر والصّدام، ممّا عزّز الميل نحو التشدّد، كما أنّ ظهور حركات دينية مُتطرّفة ارتبط غالبًا بظروف اجتماعية وسياسية مُضطربة تمرّ بها المُجتمعات، إذ تستغل تلك الحركات الأزمات والصّراعات لإيجاد موطئ قدم لها، وتظهر جماعات تسعى إلى تحقيق طموحاتها من خلال إثارة الفتن وتهديد الاستقرار المُجتمعي، وإلى جانب ذلك، يُعدّ اختلاف التوجّهات الفكرية وبروز النزاعات الدينية سبباً رئيسياً في تنامي التطرّف، لا سيما مع دعم بعض الحكومات للأحزاب والتنظيمات ذات الطابع الديني لأغراض سياسية وقد أسهم ذلك في نمو الحركات والجماعات التي تتبنّى العنف تحت ذرائع دينية، سواء لمواجهة التيارات الليبرالية أو القومية أو غيرها.

ويُمكن تلخيص أسباب التطرّف الديني فيما يأتي: (منديل، 2024)

1. ضعف التخصص الشرعي وعدم امتلاك الأدوات العلمية الكافية لفهم النصوص.
2. القسوة في الخطاب الديني واعتماد أساليب تُشيع الاتهام وتُنفر الأفراد من الاعتدال.
3. الجمود الفكري ورفض الآخر وعدم الاعتراف بالتنوع في الآراء والاجتهادات.

ثانياً: الأسباب السّياسية والأمنيّة: هناك العديد من الأسباب السياسية والأمنيّة التي تؤدي الى التطرف منها: (والاجتماعي، 2018)

1. الحرمان من الحقوق السياسية والحريات المدنية الناتج عن التعرض للسجن أو النفي بسبب الآراء السياسية للفرد ما يدفعه للتواصل مع مجموعات متطرفة سواء داخل السجون أو خارجها من أجل الحصول على حقوقه إذ تروج المجموعات المتطرفة لنفسها على أنّها تنصر المظلومين وتُعيد الحقوق لأصحابها.
2. الاحتلال العسكري من قبل دولة أخرى ما يدفع الأفراد للبحث عن أي وسيلة تدعمهم بالسلاح اللازم للتحرر وغالباً ما يضطر وهؤلاء للاستعانة بالمجموعات المتطرفة للحصول على التدريب والسلاح والمال اللازم، الأمر الذي تستغلّه المجموعات المتطرّفة لتحقيق أهدافها.
3. ضعف الاستجابة من قبل الحكومات للأصوات المطالبة بالإصلاح والقضاء على الفساد وتحسين البُنى التحتيّة ما يدفع عدداً منهم للتشجيع على التطرف وتنفيذ أنشطة قد تتحوّل لتطرف عنيف لاحقاً من أجل لفت الانتباه إلى مطالبهم والاستجابة لها.
4. ضعف الأجهزة الأمنية أي ضعف قدرات الأجهزة الأمنية في فرض سيادة القانون والسّيطرة على الأوضاع الداخلية يخلق فراغاً أمنياً تستغله الجماعات المتطرّفة للتمدد وكذلك غياب الرقابة على الحدود وانتشار السلاح يسهل تحرّك العناصر المتطرفة وتجنيد الأفراد.
5. غياب العدالة في تطبيق القانون أي أنّ تطبيق القانون بشكل انتقائي أو تمييزي يضعف الثقة بالمؤسسات الأمنية ويشعر المواطنين بالظّلم وهذا الشعور باللاعدالة يولد بيئة خصبة للتطرف.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية: يعدّ الوضع الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي تؤثر في استقرار المجتمعات لما له من آثار تنعكس على مستوى الخدمات المقدمة وحجم الضرائب المفروضة، ومستوى دخل الفرد وقدرة الحكومة على تحسين البنية التحتية والاستثمار ونتيجة للظروف والأزمات الاقتصادية في العالم بشكل عام، أصبحت الحكومات تواجه تحدّيات اقتصادية كبيرة في تحقيق الرفاه المعيشي للأفراد بسبب تخصيص الكثير من موازناتها للجوانب العسكرية والأمنية وخطط التسلح فضلاً عن انخفاض حجم المساعدات من الدول المانحة، الأمر الذي يدفع الكثير من الأفراد الذين يُعانون من تدنّي مُستوى الدخل إلى دعم تغيير الأنظمة والذي لا يمكن –من جهة نظرهم– إلا من خلال نشر البلبلة وضرب الاستقرار الأمني الداخلي والتواطؤ مع المجموعات المتطرفة لضرب أهداف حيوية في الدولة المستهدفة (والاجتماعي، 2018). وتعدّ البطالة من العوامل التي تلعب دوراً مهماً في توليد الإحباط عند العديد من الأفراد في المُجتمعات وخاصّة عندما يعجز الأفراد ولا سيّما فئة الشباب عن الحصول على فرص عمل توفر لهم دخلاً مستقراً وشعوراً بالكرامة والانتماء فأنّهم يصبحون أكثر عرضة للانجراف نحو أفكار مُتطرّفة تعدّهم بالتعويض النفسي أو الاجتماعي عن هذا الاقصاء فحالة الفراغ الاقتصادي غالباً ما تتحوّل إلى فراغ فكري واجتماعي يُمكن للجماعات المتطرّفة استغلاله لتجنيد الأفراد (صالح).

رابعاً: الأسباب الاجتماعية: يُمكن أن تلعب العوامل الاجتماعية المتعلقة بالعائلة والأصدقاء والمجتمع دوراً في تغذية الفكر المُتطرف منها: (هادي، 2023)

1. التميّز وعدم المساواة: إذ يشعر الفرد بالتمييز وعد المُساواة في المُجتمع بسبب العرق والدّين أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية فقد يتّجهون نحو الفكر المُتطرّف كوسيلة للتعبير عن غضبهم والسعي للتغيير.
2. الهوية والانتماء: يمكن أن تلعب الهوية الشخصية والانتماء دوراً في تغذية الفكر المتطرّف عندما يشعر الفرد بالانعزال أو عدم الانتماء إلى مجموعة أو مجتمع قد يجدون الانتماء في الفكر المتطرف الذي يوفّر لهم شعوراً بالهوية والمغزى.
3. الخلافات الثقافية والدينية: قد تؤدّي الخلافات والتوترات الثقافية والدينية الى تعميق الانقسامات والتوترات بين الأفراد ممّا يزيد من احتماليّة انجذاب بعضهم إلى الفكر المتطرّف الذي يعزز هويتهم وقيمهم.

4. التعليم والوعي: يمكن ن يلعب التعليم الدور الحاسم في منع تطور الفكر المتطرف، إذا لم يتم توفير تعليم جيد وفرص وعي مناسبة قد يكون الشباب أكثر عرضة للتأثير بالأفكار المتطرفة.
5. العوامل الأسرية: تلعب البيئة الأسرية تأثير كبير على تكوين وجهات نظر الفرد قد يؤثر الأسرة في تغذية الفكر المتطرف من خلال تحفيز الكراهية أو التمييز أو تقديم نماذج سلبية.

المطلب الثاني: معالجات ظاهرة التطرف في المجتمعات العربية

يتطرق هذا المطلب على الأمور الأساسية للوقاية ومعالجة ظاهرة التطرف التي يعاني منها المجتمعات العربية وتتلخّص:

أولاً: المعالجات الدينية: تتعدّد الأسباب وتتنوع وجهات النظر حول الفاعلية للحد من الآثار السلبية للتطرف الديني ويعد تفعيل ثقافة الحوار وتعزيز وسائل الاقناع من أبرز هذه الحلول، فالحوار يمثّل قناة أساسية للتقارب بين المختلفين فكريا وثقافياً ويُساهم في ترسيخ مفاهيم التسامح والاعتدال إذ إن غياب الحوار يترك فراغاً يملأ غالباً بالأفكار الضيقة والأحكام المسبقة فيتحوّل الخلاف إلى صراع قد يهدّد السلم المُجتمعي ومن هنا تبرز أهمية الحوار كضرورة معرفية وثقافية تسهم في بناء وعي ديني إنساني متوازن إذ إن الحوار البنّاء يجب أن يكون مستمراً وفعالاً يقوم على أسس منطقية وعقلانية ويعتمد على توظيف المفاهيم المشتركة بين الأديان السماوية والقيم الإنسانية التي تدعو إلى البر والتقوى ونبذ التطرف، أما على المستوى العلمي فمن الضروري تفعيل آليات تجعل من الحوار الديني ممارسة واقعية محسوسة في حياة الناس لا مجرد شعارات نظرية ويتحقق ذلك من خلال عقد مؤتمرات والندوات وتنظيم الدورات التدريبية التي ترسخ قيم الاحترام المتبادل وكرامة الإنسان وتدعوا إلى التسامح والتعايش ونبذ العنف (ادم، 2017).

ثانياً: المُعالجات السياسية والأمنية

1. يعد إعداد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بمنع التطرف عملية شاملة تتطلب نهجاً تشاركياً قائمة على التشاور والتعاون مع طيف واسع من منظمات المجتمع المدني كما يسهم التعاون مع هذه المنظمات في تعزيز الشرعية المجتمعية للإجراءات المتخذة ودعم تنفيذها على أرض الواقع عبر برامج توعوية وتربوية وتنموية تسهم في الوقاية من مظاهر التطرف ومعالجة أسبابه الجذرية (للمرأة، 2019).
2. يعدّ من الضروري تبنّي تشريعات وقوانين وطنية واضحة تهدف إلى مُكافحة المحتوى المتطرف على شبكة الانترنت من خلال تمكين السلطات المختصة من حجب أو إزالة المواد الرقمية التي تروج للأفكار المتطرفة أو التحريضية وينبغي أن تُرافق هذه الإجراءات سياسات وآليات رقابية صارمة تطبّق بحزم على الأفراد أو الجهات التي تسهم في نشر أو تسير تداول هذا النوع من المحتوى بما يضمن الحدّ من انتشار الفكر المتطرف في الفضاء الإلكتروني وتعزيز الأمن الفكري والمجتمعي في آن واحد (باحثين م.، 2017).
3. تهدئة الأوضاع السياسية المتوترة في المنطقة إذ إنّ أي توتر بين دول المنطقة يكون بمثابة فرصة لتمديد الجماعات المتطرفة وانتشار فكرها المتطرف الإقصائي (منيخر، 2022).
4. إنّ التعاون الإقليمي سوف يساعد في تطوير قاعدة المعلومات التي تمتلكها الدول لمواجهة التطرف العنيف من خلال رصد حركة الجماعات المتطرفة سيما وأن الامكانيات الاستخبارية التي تمتلكها الدول في هذا الجمال مختلفة مما يجعل التعاون المشترك يؤمن معيار التكامل في هذا المجال (منيخر، 2022، صفحة 625).
5. مكافحة تمويل الجماعات المتطرفة من خلال تتبع مصادر التمويل وتجنّبها عبر التعاون الدولي وتطبيق قوانين صارمة على هذه الجهات التي تموّل أو تروج للفكر المتطرف (مهدي، 2022).

ثالثاً: المُعالجات الاقتصادية

1. الإصلاح الاقتصادي المتمثل بوسائل الانتاج والتوزيع والاستهلاك والملكية وأن أساس تقدّم ورُقي الشعوب يكون مرهون باستقرار النظام الاقتصادي وتحقيق نسب عالية من متوسّط الدخل القومي للفرد إذ تزداد روح الانتماء للوطن مع تزايد نصيب الفرد من الدخل ومع تبنّي الدولة للسياسات الاقتصادية الناجحة يضمن للفرد المتطلبات المعيشية وحمايته (حسن، 2022، صفحة 652).
2. تحفيز الاقتصاد وخلق فرص العمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم المدارس المهنية لخلق استقرار اقتصادي وفرص عمل لشباب (اوزتورك، 2020).
3. تعزيز الاستقرار المالي والنقدي لمنع انهيار الدخل والمعيشة إذ إنّ الأزمات الاقتصادية الحادة غالباً ما تزيد من احتمالية التطرف وكذلك بناء لحماية الاجتماعية مثل الدعم النقدي والتأمين الصحي وبرامج الغذاء للفئات الهشّة المعرضة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة (المتحدة، 2017).
4. إنشاء صناديق تضامن للشباب بما في ذلك برامج للمنح الصغيرة لمساعدة الشباب على المساهمة في المبادرات المجتمعية أو محلية أو شعبية لمنع التطرف العنيف التي تستفيد من معارفهم وقدراتهم على الابتكار وتغذيها (المتحدة، 2017، صفحة 32).

رابعاً: المُعالجات الاجتماعية

1. الأسرة هي الحاضن الأول للطفل والمصدر الرئيسي في بناء شخصيته على المنظومة الأخلاقية والسلوكية، وعلى الأسرة أن تنشئ أبنائها على ضرورة نبذ التطرف وتشجيعهم على التنوع وقبول الآخر وثقافة الحوار (حسن، 2022، صفحة 653).
2. تحسين الاندماج الاجتماعي للشباب وإمكانية توظيفهم لأنّ هذه التحدّيات الرئيسية التي تواجه المجتمع هي نفسها أدوات لتحقيق الاستقرار والازدهار والأمن (الإنسان، 2018).
3. التأكيد على توثيق التعاون في ميدان الحوار بين الأديان فضلاً عن نشر قيم التسامح والاعتدال (الإنسان، 2018، صفحة 32).
4. تضافر جهود المؤسّسات التعليمية في تهذيب النفوس من خلال تعديل وتحديث المناهج التربوية والتعليمية والتدريبية (صادق، 2021).

لذلك يُمكن القول أنّ ظاهرة التطرف لا يُمكن تفسيرها من زاوية واحدة فهي نتاج تفاعل معقّد بين العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن معالجتها بمعزل عن معالجة هذه الجذور فمكافحة التطرف تتطلب سياسات شاملة تعزز العدالة الاقتصادية وتوسيع المشاركة السياسية ودعم التماسك الاجتماعي ونشر الفهم الديني المعتدل فأن المعالجات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية هي علاقة تكاملية فكل مجال من هذه المجالات يسهم في تحصين المجتمع من الانزلاق نحوالتطرف بطريقته الخاصة إذ يؤدي الاصلاح السياسي إلى الاستقرار الاجتماعي والثقة بالدولة والمعالجة الاجتماعية إلى التماسك الاجتماعي والمعالجة الدينية إلى تصحيح الفكر ومن ثمّ فإنّ تبنّي مقاربة شاملة متعددة الأبعاد هوالسبيل الأكثر فاعلية لمواجهة التطرف بجميع أشكاله.

المبحث الثالث: ظاهرة التطرف في المملكة العربية السعودية (دراسة حالة)

تعدّ ظاهرة التطرف في المملكة العربية السعودية من القضايا التي حظيت باهتمام كبير من الدولة والمجتمع على حدّ سواء نظراً لتداعيتها الأمنية والسياسية والاقتصادية ويُمكن تحليل أسباب هذه الظاهرة من خلال مجموعة من العوامل سواء كانت دينية سياسية اقتصادية واجتماعية وغيرها من العوامل.

المطلب الأول: أسباب ظاهرة التطرف في المملكة العربية السعودية

يسلط هذا المبحث الضوء على أبرز العوامل المؤدّية إلى ظاهرة التطرف في المملكة العربية السعودية وفهم السياقات التي أسهمت في ظهورها وانتشارها بما يساهم في تقديم رؤية علمية تساعد على تعزيز الجهود الوقائية والمعالجات الفكرية والأمنية لهذه الظاهرة.

أولا: الأسباب الدينية والفكرية: يسهم الانحراف الفكري في نشر التناقضات حول فهم الدين وتطبيق أحكامه إذ ينحرف الآخر عن الفهم الصحيح للإسلام فيتوسعون في دائرة المنكرات والمحرمات وحكمهم على الآخرين وفي السعودية أخذت بعض جماعات التطرف الديني الانحراف الفكري في فهم الإسلام وأحكامه وآثاره بعض الشبهات الدينية والدفاع عنها والإنكار على من يمارسها أو يؤمن بها وهي في الواقع شبهات لها تأثير سلبي على الأمن الفكري والعقائدي لدى كثير من عامة الناس في السعودية وخارجها ومنها إخراج النصوص الشرعية عن سياقها إذ يختلف العلماء في تفسير النصوص الشرعية وفق أصول علمية تراعي مصالح الشريعة وغاياتها إلا إنّ بعض الجماعات المتطرّفة تبنت مناهج تفسيرية متطرفة تقوم على ظاهرة النص دون فهم عميق لمقاصده ممّا أدّى إلى استنباط أحكام غير منضبطة وقد ساهم هذ المنهج في انتشار التطرف الديني والفكري من خلال إغفال أصول التفسير والاعتماد على تأويلات فردية بعيدة عن المنهج العلمي وتجاهل شروط الاجتهاد وأدوات الاستنباط الشرعي كما أدّى ذلك إلى قراءة النصوص قراءة سطحية تفضي إلى أحكام متشدّدة كالقول بتكفير من خالفهم أو إطلاق أحكام عامة دون ضوابط شرعية في مخالفة واضحة لمقاصد الدين القائمة على العدل والاعتدال (الدغيم، 2006).

ثانياً: الأسباب السياسية: تعدّ البيئة السياسية في المملكة العربية السعودية أحد المحدّدات الجوهرية في فهم ديناميات الاستقرار والأمن الداخلي وكذلك في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالتطرف أو النزاعات الاحتجاجية فقد أظهرت العديد من الدراسات السياسية أنّ التحوّلات في بيئة النظام السياسي السعودي وتفاعله مع المُجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة الانفتاح السياسي وطبيعة المشاركة الشعبية في صنع القرار وآليّات التعبير عن الرأي العام، تاريخياً اعتمد النظام السياسي السعودي على شرعية دينية وتأريخية مُستمدّة من تحالف بين الدعوة الدينية والأسرة الحاكمة وهوما وفّر قاعدة متينة للاستقرار السياسي على مدى عقود، إلا إنّ هذا النمط من الشرعية التقليدية غالباً ما أدى إلى تقييد فرص المشاركة السياسية المباشرة والاكتفاء بأُطر تشاورية محدودة مثل مجلس الشورى دون جدوى الوصول إلى تمثيل شعبي واسع النطاق ومع مرور الزمن أسهم هذا الوضع في بروز حالة من الجمود السياسي النسبي وغياب القنوات المؤسّسية الكفيلة باستيعاب مطالب الفئات المختلفة داخل المجتمع، في ظلّ هذا السياق يمكن القول إنّ بعض مظاهر التطرف التي شهدتها المملكة خلال فترات مختلفة كانت نتيجة لانسداد قنوات التعبير السلمي التي أحدثت فجوة بين الأجيال والقيم التقليدية من جهة ومُتطلّبات الدولة الحديثة من جهة أخرى فحين يشعر الأفراد بالعجز عن التأثير في القرار العام أو التعبير عن آرائهم ضمن أطر مشروعة تتولّد لديهم ميول احتجاجيّة قد تتّخذ طابعاً مُتشدداً أو رافضاً للنظام القائم (باحثين ن.، 2024).

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية: على الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ الذي حققته المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين (2000–2020) إلا إنّ مُعدّلات البطالة بين فئة الشباب السعودي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خصوصاً بين خريجي الجامعات وقد أدّى ذلك تصاعد الشعور بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي لدى بعض الأفراد نتيجة ضعف الفرص وسوء التخطيط والتنفيذ في بعض السياسات الاقتصادية والعمّالية ويُعزى ذلك جزئياً إلى عدم دراسة بعض الخطط التنموية بصورة كافية أوإلى ضعف تطبيقها على أرض الواقع إضافة إلى قصور نظام الحوافز الاقتصادية وضعف الرقابة على القطّاع الخاص ممّا نتج فجوات اقتصادية واجتماعية ساهمت في خلق بيئة غير مُستقرة (كابلي، 2013).

ويعدّ هذا الاحباط الاقتصادي أحد العوامل التي قد تسهم في تغذية ظاهرة التطرف، إذ يؤدّي الشعور بالظلم الاجتماعي وغياب العدالة الاقتصادية إلى خلق أرضية خصبة لتبنّي الأفكار المُتشددة كردّ فعل على التّهميش أو انعدام الفرص.

رابعاً: الأسباب الاجتماعية: وتتلخّص بعدة نقاط منها: (الدغيم، 2006، الصفحات 26-30)

1. التفكّك الأُسري وضعف الرقابة الأبوية ممّا سهّل استقطاب الشباب من قبل الجماعات المتطرفة.
2. العزلة الاجتماعية والشعور بالتهميش فبعض الأفراد يلجؤون إلى التطرف كوسيلة للتمرد أو لإثبات الذات.
3. القصور في المناهج وعدم تحديثها في تعزيز قيم التسامح والتعددية الفكرية.
4. ضعف الوعي الإعلامي لدى الشباب ممّا يجعلهم فريسة سهلة للدعاية المتطرفة على الانترنت.
5. غياب القدوات الفكرية المعتدلة في بعض المراحل التعليمية والدعوية.
6. الاضطرابات النفسية والشعور بالاغتراب أو الظلم إذ يجد بعض الأفراد في التنظيمات المتطرفة شعوراً بالهوية والاعتراف.

المطلب الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في مُعالجة ظاهرة التطرف

شكّلت ظاهرة التطرّف تهديداً لأمن المملكة العربية السعودية وتماسكها الاجتماعي وقد برزت هذه الظاهرة نتيجة لتداخل عدة عوامل أسهمت في انتاج أنماط من الفكر المتشدّد ما استدعى جهوداً كبيرة من الدولة لمواجهتها عبر برامج فكرية وأمنية وتربوية متكاملة ومن هذا المطلب ننطلق لاستعراض الجهود في المملكة العربية السعودية في تعزيز قيم التسامح والاعتدال وترسيخ الأمن الفكري في المجتمع.

أولاً: جهود المملكة من الناحية الدينية:اعتمدت المملكة العربية السعودية منهج الوسطية والاعتدال في مُعالجة الغلو والتطرف من خلال تعزيز الدافع الديني وتنمية القيم الإسلامية لدى أفراد المُجتمع عبر المحاضرات والندوات والأنشطة الدعائية وتضطلع وزارة الشؤون الإسلامية بدور محوري في هذا المجال منها تأهيل الدعاة والخطباء وفق منهج معتدل يقوم على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، كما تساهم هيأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ترسيخ مبدأ الوسطية والأمر بالمعروف وفق الضوابط الشرعية بينما تعمل وزارة الداخلية على مكافحة الفكر المتطرف عبر برامج توعوية تستهدف الشباب وترسيخ قيم العدالة والتسامح والمحافظة على حقوق الإنسان وتحرص المملكة العربية السعودية كذلك على مواجهة الحملات الإعلامية المضلّلة ضدّ الإسلام من خلال نشر ثقافة الحوار والتفاهم بين الحضارات والمشاركة في المؤتمرات الدولية التي تدعو للتعايش ونبذ الكراهية كما أنشأت المملكة مراكزاً ومعاهداً تُعنى بتصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام كدين اعتدال ورحمة (عاتي، 2021).

ثانياً: جهود المملكة من الناحية السياسية والأمنية: تتلخّص بعدة نقاط منها: (عسيري، 2010)

1. الالتزام بسياسة مُناهضة للإرهاب: تتبنّى المملكة العربية السعودية سياسة واضحة تهدف إلى مكافحة التطرف على المستويين الإقليمي والدولي.
2. الموقف الحازم من التطرف: تؤكد المملكة رفضها القاطع لجميع أشكال التطرف والإرهاب ومُمارساته وتعمل على إدانته في المحافل الدولية من خلال المشاركة في جلسات الأمم المتحدة والمنظّمات الإقليمية.
3. التعاون الدولي والإقليمي: الانضمام إلى الاتّفاقات والبروتوكولات الدولية المُتعلقة بمُكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون مع الدول الشّقيقة والصديقة في تبادل الخبرات والمعلومات الأمنية ودعم الجهود المشتركة ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي لمراجعة سياسات مكافحة التطرف.
4. تعزيز القدرات الأمنية والفنية والعمل على تطوير الوسائل التقنية والمساعدات الفنية لمواجهة الجرائم الإرهابية والكشف عن أماكن تواجد الجماعات المتطرفة وانشطتها.
5. مكافحة تمويل الإرهاب: التعاون مع الدول الأخرى في تتبّع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعها المالية.

6. التعاون الاستخباراتي وتناول المعلومات وتبادل البيانات والمعلومات الأمنية مع الدول المعينة حول التحركات الإرهابية والمُخططات العدائية التي تهدّد الأمن الوطني والإقليمي.
7. تعزيز الأمن والسلم الدوليين: المشاركة الفاعلة في الجهود الدولية الرامية إلى حفظ الأمن والاستقرار بما يعكس التزام المملكة بمسؤوليّاتها تجاه المجتمع الدولي.

ثالثاً: جهود المملكة من الناحية الاقتصادية: تعدّ إعادة هيكلة سوق العمل السعودي ضرورة مُلحّة لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي إذ تسهم إعادة التنظيم في توفير فرص عمل ملائمة للمواطنين بأجور عادلة والحدّ من الاعتماد المُفرط على العمالة الوافدة ذات الكفاءة المُنخفضة والأجور المُتدنية ويؤدّي ذلك إلى خفض معدّلات البطالة بين الشّباب السعودي التي تعدّ أحد العوامل المهيّئة لظهور التطرّف نتيجة الشعور بالتهميش أو فقدان الفرص الاقتصادية، كما أنّ تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبيّة الماهرة ورفع مستوى مشاركة السعوديين في مختلف القطّاعات الاقتصادية يعزّز الانتماء الوطني ويحدّ من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تستغل في نشر الفكر المُتطرف ومن جانب آخر فأنّ زيادة معدّلات التوظيف المحلي يؤدّي إلى تنشيط الاقتصاد الداخلي ورفع مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية وهي عوامل تسهم في بناء مجتمع مُتماسك ومُحصّن من الأفكار المُنحرفة والتطرف (كابلي، 2013، صفحة 6).

رابعاً: جهود المملكة العربية السعودية من النّاحية الاجتماعية: تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة لتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الفرد الصالح باعتباره أساس صلاح المجتمع إذ تؤكد على دور الأسرة في تربية الأبناء على القيم الدينية والوطنية والولاء للوطن والقيادة بما يحصّنهم من الفكر المنحرف واستغلال الجماعات المتطرفة كما تعمل الدولة على توثيق الروابط الأسرية ودعم التكافل الاجتماعي لحماية الشباب من الانحراف وتحرص على توفير البيئة المُناسبة لتنشئتهم على البرّ والتقوى وتهتم الدولة على تشجيع الزواج لحماية المجتمع من التفكّك الأسري وتولي الدولة اهتماماً خاصاً بالضمان الاجتماعي لتحقق الرفاه للمواطنين وأُسرتهم في حالات العجز إضافة إلى تشجيع الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهليّة للمُشاركة في خدمة المجتمع كما تسهم الدّولة بتوفير الأحياء السكنية والحدائق والملاعب لضمان بيئة صحّية وآمنه تسهم في تنمية الأطفال والشّباب وحمايتهم من الانحراف والسلوكيات المُتطرفة (عاتي، 2021، الصفحات 11-12).

كذلك عملت المملكة العربية السعودية على تطوير مناهجها التعليمية بهدف ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال ومُكافحة مظاهر التطرف ومعالجة آثاره الفكرية والاجتماعية كما سعت إلى تنمية مهارات التفكير النقدي وتشجيع البحث العلمي من خلال وحدات التوعية الفكرية في إدارات التعليم والجامعات ونظراً لاحتواء بعض المناهج السابقة على مضامين متشدّدة تتعارض مع قيم التسامح والتعايش وتتبنّى المملكة العربية السعودية استراتيجية واضحة وفعّالة في مجال مكافحة التطرف وتقوم على آليات ومرتكزات محدّدة وذلك باتّخاذها عدة مسارات شمولية منها تفكيك بنية الفكر المتطرف وتتمثل في إنشاء المراكز الفكرية بالمملكة لتأهيل المتطرفين ومكافحة الفكر المتطرف فضلاً عن دور المؤسسات التعليمية داخل المجتمع من خلال تعديل المناهج وإبعاد مُتطرّفي الفكر عن العملية التعليمية ومنها ما يلي: (أمين، 2023)

1. مركز المناصحة والرعاية: وهو برنامج حكومي أُطلق عام 2004 لإعادة تأهيل المتطرفين عقلياً ونفسياً وجسدياً وإعادة دمج المتطرفين السابقين في المجتمع كذلك رفع الوعي الثقافي للمواطنين لمنع التحاقهم بالجماعات المتطرفة والإرهابية بمناطق الصراعات ويمزج برنامج المُناصحة والرعاية دروساً حول التفسيرات الوسطية والمعتدلة للشريعة مع رفع اللياقة البدنية والترفيه والاستشارات.
2. مركز اعتدال: يعدّ مركزاً عالمياً بالمملكة العربية السعودية لمكافحة التطرف الرقمي وتمّ تأسيسه خلال القمّة العربية الإسلامية الأمريكية التي احتضنتها الرياض في 21 مايو2017 ومن مهام المركز تطوير نظم الذكاء الاصطناعي لتحديد المواقع

الجغرافية التي تحتضن بؤر وحواضن الفكر المتطرف، ويعتمد المركز في مواجهة الفكر المتطرف على صناعة إعلام ومحتوى محترف ينشر الأفكار الوسطية والمعتدلة والتنويه على خطورة العنف والغلوّ.

يمكن القول استناداً إلى ما تقدّم، يتّضح من خلال استعراض السياسات والبرامج التي انتهجتها المملكة العربية السعودية لمكافحة التطرف أنّ الدولة تبنّت مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والفكر والتنمية فقد عملت على تعزيز المنظومة الأمنية والاستخباراتيّة لمواجهة التهديدات المباشرة بالتوازي مع إطلاق مُبادرات فكرية ومؤسّسات دينية مُعتدلة تهدف إلى تصحيح المفاهيم ومُواجهة خطاب الكراهية كما ركزت على برامج إعادة التأهيل والدمج من خلال مراكز مُتخصّصة فضلاً عن الدعم المجالات الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها رافداً مهماً للوقاية من الانحراف نحو التطرف وتدل هذه الجهود مُجتمعة على تحصين المجتمع وتعزيز الوسطية وبناء وعي وطني قادر على مواجهة الأفكار المنحرفة، الأمر الذي أسهم في الحدّ من مظاهر التطرف وتعزيز استقرارها الداخلي ودورها الإقليمي.

الخاتمة

يتضح من خلال تحليل ظاهرة التطرف في المُجتمعات العربية أنّها ليست نتاج عامل واحد بل حصيلة تفاعل معقّد بين عوامل دينية وسياسية واقتصادية واجتماعية فقد ساهمت الأزمات المُتراكمة وإخفاقات الدولة مروراً بالاستقطابات الفكرية الدينية وصولاً إلى تأثيرات العولمة والتكنولوجيا الحديثة في تهيئة مناخ ملائم لانتشار الافكار المُتطرفة كما أظهرت الدراسة أنّ التطرف لا يهدّد فقط أمن الدولة واستقرارها بل يؤثّر بشكل مباشر على التنمية ويزعزع الثقة المُجتمعية ويعرّض الأجيال القادمة لخطر الانحدار نحو مسارات العنف والتمرد.

ومن هنا تتجلّى أهمية المُعالجات الشاملة التي تتجاوز المقاربة الأمنية لتشمل البعد الفكري والتربوي والاقتصادي بما يضمن بناء مجتمع قادر على مناعة ذاتية ضدّ كل أشكال التطرف.

الاستنتاجات

1. التطرف ظاهرة متعددة الأبعاد تنشأ نتيجة تراكم عوامل سياسية ودينية وثقافية ولا يمكن تفسيرها من خلال سبب واحد.
2. البيئات الهشّة سياسياً واقتصاديا تعدّ أكثر عرضة لانتشار الفكر المُتطرف نتيجة لغياب العدالة وتراجع مؤسسات الدولة وشيوع الفساد.
3. الخطاب الديني غير المُنضبط وغياب المؤسّسات القادرة على إنتاج خطاب معتدل يسهمان في إتاحة المجال للتيارات المتشددة.
4. وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت منصّة خصبة لتسويق الفكر المتطرف واستقطاب الفئات الشابّة.
5. المُعالجات الأمنية وحدها غير كافية إذ ينبغي أن تقترن باستراتيجيات تربوية وفكرية واقتصادية لضمان نتائج مُستدامة.
6. الأسرة والمدرسة والإعلام هي مؤسّسات محورية في بناء الوعي والحد من الانزلاق نحو التطرف.

التوصيات

1. تعزيز سيادة القانون ومُكافحة الفساد لخلق بيئة عادلة تقلّ فيها فرص نمو التطرف.
2. تطوير المناهج التعليمية لتشجيع التفكير النقدي وقيم التسامح والتعددية.
3. دعم المؤسسات الدينية الوسطية وتمكينها من مواجهة الخطابات المتشددة بشكل علمي ومباشر.
4. إطلاق برامج اقتصادية للشباب للحد من البطالة ورفع الاندماج الاجتماعي.
5. تعزيز دور الأسرة في مُتابعة الأبناء وتوجيههم نحو خطاب معتدل.
6. تشجيع منظمات المجتمع المدني على تنفيذ مبادرات توعية وحوارات شبابية لمواجهة الفكر المُتطرف.
7. تنمية الوعي الرقمي لدى الشباب لتمكينهم من كشف التضليل والتجنيد الإلكتروني.

8. إعادة الثقة بين المواطن والدولة عبر تحسين الخدمات وتوفير قنوات تواصل فعالة.

الشكر والتقدير: نقدم الشكر والتقدير لجميع من ساعدنا على انجاز هذا البحث.

تضارب المصالح: ليس هنالك أي تضارب للمصالح في هذا البحث.

التمويل: لا يوجد أي تمويل مقدم لإجراء البحث، وينشر على نفقة الباحث الخاصة.

المصادر

إبراهيم الحيدري. (2015). *سوسيولوجيا العنف والإرهاب* (الإصدار 1). بيروت: دار الساقي، للطباعة والنشر.

ابكر البنات ادم. (2017). طاعون العصر التطرف الديني (اسبابه– نتائجه–علاجه). *المجلة الليبية العالمية*(13)، 21.

أحمد مزاحم هادي. (28 8, 2023). العوامل الاجتماعية ودورها في تغذية الفكر المتطرف لدى الشباب. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من www.alnahran-iqlpostl952

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. (2006). *الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر*. كتب عربية.

الأمم المتحدة. (2017). *وضع خطط العمل الوطنية والاقليمية لمنع التطرف العنيف*. نيويورك: مكتب مكافحة الإرهاب.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2018). *تقرير حالة البلاد مكافحة التطرف*. عمان، الأردن: شمساني.

أمل إسماعيل عايز. (2025). التطرّف الفكري، أسبابه والعوامل المؤدّية له وآثاره. *مجلة الباحث*(5)، 4.

جميل أبوالعباس الريان. (2016). *المتطرّفون، نشأة التطرف الفكري وأسبابه وآثاره وطرق علاجه*. مصر: النّخبة للطّباعة والنشر.

حازم جري منيخر. (2022). التطرف العنيف استراتيجيات الوقاية. *مجلة قضايا سياسية*(69)، 625.

حيدر مثنى المعتصم. (2019). *العنف السياسي تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف* (الإصدار 1). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

سارة أمين. (24 8, 2023). شمولية الرؤية: الاستراتيجية السعودية في مكافحة التطرف والإرهاب. مركز رع للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من http://share.google/4jz1moDWK5BHhQbkR

سامية خضر صالح. (بلا تاريخ). *البطالة بين الشباب حديثي التخرج – العوامل والآثار والعلاج وعلاقاتها بالزيادة السكانية* (الإصدار 2). كلية التربية، جامعة عين شمس.

سعد محمد حسن. (2022). تأثير التطرّف على الاستقرار السّياسي في العراق بعد أحداث 2014. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، *2*(7)، 642.

شهلاء رضا مهدي. (2022). التطرف المؤدي للارهاب مقاربة عن العالجات المحلية العراق انموذجاً. *مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة*، *3*(9)، 59.

صلاح حسن احمد. (2015). التطرف والعنف (دراسة تحليلية ونقدية). *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية*(26)، 141–143.

طلحة كوسة، بيلغيهان اوزتورك. (2020). *تقرير مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء السلام*. تركيا: مركز دراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

عبير بنت محمد ربيع عاتي. (2021). جهود المملكة العربية السعودية لمكافحة الارهاب والتطرف والغلو. *مجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية*، *11*(2)، 10–11.

علي بن سعيد بن عواض عسيري. (2010). *مكافحة الارهاب دور المملكة العربية السعودية في الحرب على الارهاب*. (م مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

فتح جعفر صادق. (2021). سبل مناهضة التطرف العنيف. *المجلة السياسية والدولية*(46)، 258.

قاسم خضر كاظم الطّالبي. (بلا تاريخ). *التطرف المذهبي في العصر العباسي في تشوية الفكر الاسلامي*. جامعة كربلاء.

لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان. (2018). *الاتحاد من أجل المتوسط الجمعية البرلمانية، توصيات حول البرلمانات المتوسط في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.*

مجموعة باحثين. (2017). *تقرير مجموعة ادوات السياسات , المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب بشأن منع التطرف والارهاب ومكافحتهما على الانترنت.* لندن.

محمد دغيم الدغيم. (2006). *الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي.* الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة.

مولاي ناجم. (2017). أثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع (قراءة في الأسباب وبحث في طريق العلاج). *مجلة العلوم الإسلامية والحضارة*(5)، 213-214.

ناصر خالد مكّي الإبراهيم ومجموعة باحثين. (2024). انعكاسات الإرهاب على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي (2001-2022). *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*(22)، 177-178.

ناصر زين العابدين أحمد البياتي. (2024). سياسات مواجهة التطرف في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الأسباب والآثار وسبل المُواجهة. *مجلة المُستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية*،(1)، 5.

هيئة الامم المتحدة للمرأة. (2019). *موجز السياسة: النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحة الارهاب.* مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن.

وديع أحمد كابلي. (2013). *إشكالية البطالة في السعودية: الأسباب والحلول.* الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

يثرب خطاب منديل. (2024). ,الاسباب الدينية والسياسية لظاهرة التطرف في العراق وسبل التصدي لها. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 17*(59)، 1379-1387.

يحيى أحمد محمد بني فياض. (2008). *ظاهرة التطرف الفكري ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الأردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية*،. الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا.